

خلال ندوة كلية الحقوق بجامعة الكويت خبراء دستوريون: لجان مجلس الأمة مطبغ القوانين وعلى النواب المشاركة بها



الخبراء الدستوريون خلال الندوة (سعود سالم)

نصوص القانون لا تجبر العضو على المشاركة ولا توجد عقوبة لعدم المشاركة في اللجان وبالتالي الإضراب عن اللجان هو إجراء صحيح ولا خلاف عليه. وأشار الحميدة إلى أن العمل البرلماني مرتبط بالدستور ولذلك لابد من الالتزام بمواد قوانينه والابتعاد عنه يجبر السياسيين على ابتكار طرق أخرى للاضرابات حيث اللجنة لن تتأثر في عملها إذا نقص أعضاؤها.

وقال أستاذ القانون د. عبدالله الرميضي: «إن اللجان هي عصب مجلس الأمة وهي مطبخ القوانين وبناء عليها تعقد جلسات المجلس وتناقش فيه مواضيع خرجت ونوقشت داخل اللجان».

وأشار الرميضي «إن القانون يلزم جميع الأعضاء بالمشاركة في اللجان وعلى النائب المشاركة في إحدى اللجان وما يقوم به الأعضاء المضربون عن العمل في اللجان مخالف وهو عمل سياسي بدر منهم وليس قانونيا حيث إضرابهم مخالف لللائحة الداخلية للمجلس وستكون هذه التصرفات عكسية على الأعضاء المضربين».

وأشار الرميضي إلى أننا «نحتاج إلى تعديل لائحة المجلس لفرض جزاء ضد أي عضو لا يشارك في اللجان لأن القانون غير واضح في تفسير بعض اللوائح».

وبين أستاذ القانون د. بدر بجاد المطيري أن النصوص القانونية والدستورية تشير إلى أنه ينبغي على العضو المشاركة في اللجان وكلمة للمشاركة لأنها عاتمة ولم يقل المشرع يجب على العضو المشاركة بل كانت العبارة مفتوحة وتحمل أكثر من معنى. وأردف المطيري «بالتالي إن الأمر متروك للعضو حيث له مطلق الحرية في المشاركة من عدمها، متسانلا «هل هذه التصرفات من النواب تؤدي إلى حل مجلس الأمة حيث إن الغياب عن خمس جلسات متتالية أو عشر جلسات متقطعة تدفع نحو إسقاط عضوية النائب».

● **آلة خليفة**

اتفق عددا من القانونيين والدستوريين بكلية الحقوق على أهمية التزام السياسيين بالدستور وقواعد القانون. موضحين أن على نائب مجلس الأمة المشاركة في إحدى لجان المجلس كونها مطبخ القوانين.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت بعنوان «مدى الدستورية عدم مشاركة أعضاء مجلس الأمة في اللجان البرلمانية» تحت رعاية عميد الكلية د. بدر العقوب وبمشاركة عدد من أساتذة كلية الحقوق وذلك ظهر أمس بمسرح عثمان عبدالمك.

بداية قال أستاذ القانون د. محمد الفيلي «إن النائب ينبغي عليه المشاركة في إحدى اللجان وقد حدثت في عام 2007 لوجود سوابق استبعدت بعض الأقلية من المشاركة في اللجان، وقد تم تداركها ولكن لم يتوقع المشرع إضراب الأعضاء لأننا أمام شكل جديد في عملية الإضرابات حتى لو كان لدى الأعضاء تسجيل مواقف في العمل السياسي».

ورأى الفيلي «نحن أمام مسلسل جديد يحتاج من المشرع إعادة هذا المشروع والتعديلات لتدارك مثل هذه الظاهرة الجديدة ونحتاج إلى حلول لمظاهر أخرى جديدة قد تظهر، متسانلا «هل الأعضاء لا يملكون قرارات قانونية غير الخوض في الأمور السياسية رغم أنها تخالف القانون وتعمل المشاركة».

أكد أستاذ القانون د. خليفة الحميدة «أن السياسيين يجب عليهم الالتزام بالدستور وقواعد القانون، وفي الواقع ما حصل ليس بأخر ظاهرة غريبة وجديدة على الشعب الكويتي»، مشيراً إلى أن «هناك قوانين يجب الوقوف عندها وعدم تجاوزها احتراماً للقانون حيث إن عدم الوصول إلى الحل لا يعني انتهاء الطريق بل هناك خطوات أخرى يمكن الوصول من خلالها إلى الهدف المنشود».

وأضاف الحميدة «بحق للنائب الامتناع عن المشاركة في اللجان لأنها حق من حقوقه حيث إن

جمعية المعلمين الكويتية متعب العتيبي أنه اتصل شخصياً بالأمين العام لمجلس الوزراء عبداللطيف الروضان للاستفسار عن مدى صحة إقرار الكادر من قبل مجلس الوزراء وإن الروضان أبلغه بأنه لا صحة لذلك.

وجدد العتيبي دعوتيه للمعلمين والمعلمات للتواصل مع الجمعية التي ستستكمل مشوارها وحملاتها المكثفة حتى يوم 15 نوفمبر المقبل الذي سيكون فاصلاً في حسم قضية الكادر دون الحاجة إلى اتخاذ أي خيارات فيما أعرب عن أمله أن يدرك الوزير المليفي الخطأ الكبير وتماديه غسر المبرر في إلحاق الضرر بالكوادر الوطنية بشكل عام وجموع المعلمين والمعلمات بشكل خاص.

في مجلس الأمة ذكرت الجمعية السرب أنه لم يقتد ويدرك المعاني النبيلة التي قام بها زملاؤه الوزراء بل والحكومة في إقرار الكوادر وفق رؤى منطقية، مضيفة أن ما يردده الوزير المليفي من شعارات لتسويق بونصه باتت مكشوفة ولم يعد لها أي وزن لخلوها من أي مبرر منطقي وإن يوم 15 نوفمبر المقبل سيكون موعداً قاطعاً للرد على كل مزاعمه ومن خلال الموقف الرائع والمنطقي الذي سيعبر عنه ما لا يقل عن 46 نائباً.

وأضافت الجمعية في بيانها أنه تم التنسيق مع النواب د. جمعان الحريش ود. حسن جوهر وفلاح الصواغ ود. محمد الحويلة وسيتم التنسيق مع بقية النواب في الأيام المقبلة.

وحول دعوة الوزير المليفي لعقد اجتماع مع اللجنة المشتركة

أن الوزير المليفي يغرد خارج السرب أنه لم يقتد ويدرك المعاني النبيلة التي قام بها زملاؤه الوزراء بل والحكومة في إقرار الكوادر وفق رؤى منطقية، مضيفة أن ما يردده الوزير المليفي من شعارات لتسويق بونصه باتت مكشوفة ولم يعد لها أي وزن لخلوها من أي مبرر منطقي وإن يوم 15 نوفمبر المقبل سيكون موعداً قاطعاً للرد على كل مزاعمه ومن خلال الموقف الرائع والمنطقي الذي سيعبر عنه ما لا يقل عن 46 نائباً.

وأضافت الجمعية في بيانها أنه تم التنسيق مع النواب د. جمعان الحريش ود. حسن جوهر وفلاح الصواغ ود. محمد الحويلة وسيتم التنسيق مع بقية النواب في الأيام المقبلة.

وحول دعوة الوزير المليفي لعقد اجتماع مع اللجنة المشتركة



متعب العتيبي

أكدت جمعية المعلمين الكويتية في بيان لها أنها ماضية ببنيات وثقة كاملين في إقرار كادر المعلمين يوم 15 نوفمبر بالرغم من كل المحاولات البائسة التي تحاول فيها وزير التربية أحمد المليفي تعطيل ذلك والعودة مجدداً إلى اسطوانته المشروخة في تسويق بدعة «البونص» التي خسرت فيها كل ثقة أهل الميدان وما كان يفترض أن يقوم به من واجبات ومسؤوليات تجاه العاملين في وزارته بشكل عام والكوادر الوطنية من المعلمين والمعلمات الكويتيين بشكل خاص ضاربا عرض الحائط بكل ما يمكن إبرائه وفهمه في فلسفة الكادر ليجند كل طاقاته بل وطاقات الوزارة بكاملها على حساب اجتهاد غير مبرر جاء على هيئة البونص.

وتكررت الجمعية في بيانها

اللقاوي: حملة بين الكهرباء و«البرامجي المشترك» لتعميم الترشيح

نظام ملائم يحقق الربط بين نظام حساب الاستهلاك ونظام مؤسسات القطاع العام.

وأوضح اللقاوي أن القطاع بدأ في تنفيذ مشروع الأرشفة على مستوى المكاتب بعموم المحافظات وفق برنامج زمني تم تحديده سلفاً فضلاً عن تعديل برامج الإدخال الخاصة بنظام القوائم لتتوافق مع أنظمة الأرشفة، وبعد الانتهاء من مراحل التركيب والتدريب يقوم القطاع في الوقت الحالي بالتخطيط والتصميم لانجاز المرحلة الثانية من الأرشفة وهي - work flow حيث تشمل هذه المرحلة ميكنة المستندات - ويتبع ذلك دراسة تحليلية لبيانات المعاملات الخاصة بخضم (2000 د.ك) من حسابات المستهلكين المستفيدين من أحكام القانون رقم 48 لسنة 2005.

● **دارين العلي**

لا تعتمد في توجيه رسالتها من خلالها على النصح المباشر. وفي سياق منفصل أعلن اللقاوي عن مباشرة القطاع في تنفيذ نظام الأرشفة لتنظيم الوثائق وحفظها واسترجاعها عند الضرورة بصورة إلكترونية، وذلك لتخليق نظام مناسب يحقق الربط بين نظام حساب الاستهلاك ونظام مؤسسات القطاع العام.

وقال اللقاوي «استكمالاً للرؤية الإستراتيجية لقطاع شؤون المستهلكين وما تضمنته المحور الثالث من الخطة بشأن الارتقاء بمستوى الخدمات بأشرف قطاع شؤون المستهلكين في تنفيذ نظام الأرشفة لتنظيم الوثائق وحفظها واسترجاعها عند الضرورة بصورة إلكترونية من خلال شركة متخصصة من القطاع الخاص تعمل في مجال أرشفة الوثائق وذلك من خلال تخليق

العربية يعمل دراسة لحملة الإعلامية لتعميم ثقافة الترشيح والتي تزي أنه بات حتمياً اللجوء إلى هذا الأسلوب نظراً لما أفرزته طبيعة الحياة المعاصرة من أنماط سلوكية تصم الموارد الطبيعية والمصنعة وفي مقدمتها الكهرباء والماء، موضحاً أن هذا السلوك يتجلى في أغلب الأحيان باستهلاك هاتين المادتين بشعور خال من المسؤولية، حيث يلعب نقص معلومات التوعية في اتساع رقعة الهدر والاستخدام الخاطي.

وأضاف أن الحملة الإعلامية تركز على عدة عناصر رئيسية لضمان نجاحها أهمها اتساع المساحة الزمنية للحملة واستهدافها جميع فئات المجتمع وكافة شرائحه العمرية، وذلك لترسيخ ثقافة إيجابية في وجدان كل فرد من أفراد المجتمع، لافتاً إلى اعتماد الحملة على قاعدة بيانات موثوقة



م. جاسم اللقاوي

أعلن الوكيل المساعد لقطاع شؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء م. جاسم اللقاوي عن انطلاق دراسة لحملة إعلامية موسعة لتعميم ثقافة الترشيح وذلك بالتعاون بين فريق الترشيح في الوزارة ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لسدول الخليج العربية.

وقال اللقاوي في تصريح صحفي أمس أنه تنفيذاً لتوجيهات وزير الكهرباء والماء م. سالم الأديبة ووكيل الوزارة م. أحمد الجسار وتماشياً مع الحملة الإعلامية لتعميم ثقافة الترشيح في استهلاك الكهرباء والماء في دول مجلس التعاون والتنسيق مع قطاع شؤون المستهلكين - فريق الترشيح الكهربائي والمائي وبالتعاون مع مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج

معروض العهدايا

سحب على سيارة

باقي
يومان

أرض المعارض الدولية - مشرف
في الفترة من 10/27 - 2011/11/5

أوقات الزيارة: 9:30 صباحاً إلى 1:00 ظهراً
4:30 عصراً إلى 9:30 مساءً
يوم الجمعة: 5:00 عصراً إلى 10:30 مساءً

صالة
4

Ufi Member
Kuwait International Fair (K.S.C.)
The First & Largest in Kuwait
الأولى والأكبر في الكويت

Tel: (965) 253 87 100 (9 lines) Fax: (965) 253 98 123 / 253 93 872
Website: www.kif.net E-mail: info@kif.net

www.twitter.com/kifq8 Kuwait International Fair